

المصير للشعب الفلسطيني هو الشعب الفلسطيني .

أما مندوب لبنان غسان تويني فقد أشار في كلمته الى فشل اتفاقات كامب ديفيد وقال : يجب إعادة أرض الفلسطينيين إلى الفلسطينيين في المفاوضات التي تعينهم وأن يوضع حد نهائي للسياسة الرامية إلى تشجيع الشعب الفلسطيني بمختلف الوسائل للهجرة نحو الأوطان الأخرى (المصدر نفسه) .

هذا وقد غادرت الوفود العربية وعدد كبير من ممثلي الدول غير المنحازة قاعة الجمعية العامة عندما توجه يهودا بلوم مندوب الكيان الصهيوني إلى المنصة لإلقاء خطابه . ووصف بلوم هذه الدورة بأنها غير قانونية وقال ، مجدداً ، أن إسرائيل تعتبر أي قرار قد تتخذه دورة الجمعية العامة قراراً غير قانوني وحمل المندوب الإسرائيلي على الأمم المتحدة ووصفها بأنها عالم بعيد عن الواقع .

في هذه الأثناء ، كان مندوبو مجموعة دول عدم الإنحياز قد وزعوا في الأمم المتحدة ورقة عمل تتضمن مشروعاً يقضي بتشكيل قوة دولية تتولى ترتيب ومراقبة انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة قبل ١٥ تشرين الثاني المقبل . ويتضمن مشروع القرار (« السفير ١٩٨٠/٧/١٩٠ ») ثلاث عشرة نقطة تؤكد حقوق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وإسترداد ممتلكاتهم ، وحققهم في تقرير مصيرهم من دون أي تدخل خارجي ، ويؤكد المشروع على حق منظمة التحرير الفلسطينية في الإشتراك في جميع الجهود والمناقشات والمؤتمرات التي تعقد حول القضية الفلسطينية والشرق الأوسط .

تحرك أوروبي في الجمعية للإهتمام ببيان البندقية

هذا ، وقد حدد وزير خارجية لوكسمبورغ غاستون ثورن ، بصفته رئيس المجلس الأوروبي ، موقف دول السوق الأوروبية المشتركة من المسألة الفلسطينية في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة ، يوم ١٩٨٠/٧/٢٥ حيث قال : « إن الدول التسع ترى ضرورة الإستناد إلى القرار رقم (٢٤٢) ، وإن كانت تعترف بأنه غير كاف لا سيما فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني ، لأن المبادئ الأساسية التي تحددت في هذا القرار تحتفظ بقيمة أساسية لآية تسوية للنزاع القائم » .

وأضاف أن الدول التسع ترى أنه من غير المقبول إصدار قرار جديد يتعارض مع القرار (٢٤٢) ، وسيكون الحال على هذا النحو . إذا اكتفينا بإصدار أوامر لإسرائيل ودعوانها إلى التفاوض دون أن نقدم لها ضمانات ضرورية لوجودها .

رفض اميركي

المندوب الأمريكي ويليام فاندن أعلن رفضه لمشروع قرار دول عدم الإنحياز وقال : إن هذه الاقتراحات مرفوضة تماماً من قبل واشنطن . ودافع عن اتفاقات كامب ديفيد .

في غضون ذلك ، دعا الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم لإقامة دولة فلسطينية حيث قال : « ليعلم العالم كله أن حل القضية الفلسطينية سوف لن يتم إلا بعد انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضي العربية المحتلة وتأمين الحقوق المشروعة للفلسطينيين بما فيها حق تقرير المصير ، وحق إقامة دولة فلسطينية مستقلة » .

وأكد الأمين العام في خطابه ، في حفل العشاء الذي أقامه مكتب الجامعة العربية بنيويورك تكريماً لرؤساء الوفود المشاركة في الدورة ، أن حل المشكلة الفلسطينية ، سيتطلب أيضاً بالضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في جميع الجهود والمفاوضات التي ترمي إلى إحلال سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط .

ورداً على هذا التصريح شنت السلطات الصهيونية حملة هستيرية ضد الدكتور فالدهايم فدعا افراهام شارير زعيم المجموعة البرلمانية لكتلة « الليكود » الدكتور فالدهايم إلى الإستقالة ، وأصدر المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة بياناً انتقد فيه تصريح فالدهايم وقال « إنه من الواضح أن الدكتور فالدهايم بدأ حملته الإنتخابية للترشيح لمنصب الأمين العام للمرة الثالثة » .